الاتحاد الزراعى الدولى

مقترحات رئيسه لإنعاش الحالة الاقتصادية وتنظيم العلاقة الاقتصادية الدولية بعد انتهاء الحرب الحالية

مضى على تكوين الاتحاد الزراعى الدولى ومقره الدائم باريس أكثر من خمسين سنة وكان ذلك عام ١٨٨٩ إذ اجتمع المؤتمر الزراعى الدولى الأول فى باريس أثناء انعقاد المعرض العالمى بها . فشكلت هذه الهيئة تحت اسم اللجنة الزراعية الدولية وكانت مهمتها تنظيم عقد مؤتمرات زراعية دولية لتشجيع وتنسيق التعاون الدولى وعقدت من ذلك الحين ثمانية عشر مؤتمراً عقد آخرها بمدينة درسدن فى المدة من ٦ إلى ١٢ يونية سنة ١٩٣٩ .

ونظراً لاطراد أهمية اللجنة الزراعية الدولية وعلى الأخص بالنسبة للسياسة الزراعية فقد وجد من المرغوب فيه عام ١٩٣٦ تغيير اسم هـذه اللجنة وجعله الاتحاد الزراعى الدولى الذى أصبح يشتمل على لجنتين إحداها تختص بربط الجمعيات التعاونية الزراعية فى مختلف البلدان معاً بينما تختص الثانية بدراسة موضوع الأيدى الزراعية العاملة من الناحية الدولية .

ولمناسبة المذكرة التى أصدرها مستر سمر ويلز وكيل خارجية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لزيارته العواصم الأوربية ومقابلة رجالها السياسيين — وجه نائب رئيس الإتحاد الزراعى الدولى الكتاب التالى لمستر سمر ويلز بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ :—

لمناسبة زيارتكم لعدة حكومات أوربية ولعدد من رجال السياسة أصدرتم فى شهر مارس الماضى مذكرة عن السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، وسيكون لهذه المذكرة أهمية عظيمة عند إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بعد انتهاء الحرب . وبناء على ذلك وبصفتى وكيل الاتحاد الزراعى الدولى ومنتدب للقيام بأعمال الرئيس رأيت من الفائدة أن أتقدم ببعض مقترحات تتصل بمذكرتكم السابقة الذكر .

وإنى أستهل كلمتى بذكر الحقيقة الآتية وهى أن الاتحاد الزراعى الدولى هيئة مركزية ممثلة فيها المصالح الزراعية فى المحيط الدولى واعترف لها بهذه الصفة جميع المعاهد الرسمية فى العالم . وبسبب ظروف الحرب لا يمكن فى الوقت الحاضر إحالة الموضوعات التى تعرض للبحث على مجلس الاتحاد الدولى . ولكنى مع ذلك أستطيع القول بأن القواعد الرئيسية الآتية للسياسات الزراعية تتفق والأسس التى سبق أن قررها الاتحاد فى مناسبات عدة .

إن الزراعة هى العمود الفقرى للأمة وهى التى تكفل استمرار رخائها ليس من ناحية ضمان تغذية السكان ومد الصناعات بالمواد الخام فحسب ولكنها أيضاً مصدر لتجديد حيوية جميع السكان . ذلك بأن افتقار الأمة إلى ما يجدد حيويتها وإدخال دم جديد فيها بواسطة طبقة الزراع يورثها انحطاطاً فى قواها الطبيعية والروحية والمعنوية كما أن تحديد النسل يؤدى إلى كارثة نقص عدد السكان وفى مبدأ الأمر قد يستمر عدد الكهول والشيوخ فى ازدياد ولكن عدد الأطفال والشبان يتناقص باستمرار وتظهر نتائج نقص عدد السكان على هذا النحو بجملة أشكال . فالأمة بدون الزراع مصيرها إلى الانحطاط .

والزراعة لا تقتصر على إنتاج أعظم المواد الغذائية فائدة فضلا عن المواد الخام ولكنها كذلك تنعش الإنتاج الصناعى . وأهم الوسائل الفعالة التى تكفل تجنيب العالم الوقوع فى أزمة جديدة اقتصادية خطيرة عقب الصلح هى المحافظة على قوة الشراء فى البلاد الزراعية مع ملاحظة أن ٧٠ ٪ من سكان البلاد المشتغلة بالتجارة العالمية هم من طبقة الزراع . وإن طلب البلاد الزراعية على الآلات الصناعية هو الذى يكفل استمرار الحركة الاقتصادية . وعلى ذلك فإن ضمان تصريف وضمان أسعار المنتجات الزراعية فى البلاد المنتجة بواسطة الحماية الجمركية أو غيرها من وسائل الحماية والتأثير فى أسعار الصادرات من منتجات البلاد الزراعية — وذلك بتنظيم الإنتاج والتصدير — كل هذه الوسائل لا تعد إجراءات زراعية فقط ولكنها فى نفس الوقت ضرورية لإحياء الصناعة والتجارة وأهم عامل لمنع حدوث أزمة اقتصادية خطيرة بعد انتهاء الحرب .

وبناء على ما تقدم فإن المحافظة على السكان القائمين على الزراعة هو الهدف الأول للسياسة الاقتصادية من الناحية الرسمية . ونظراً للاختلافات الشاسعة فى نفقات الإنتاج الزراعى يجب على كل أمة ضمان الأسعار الملائمة لطبقة الزراع عن طريق الرسوم الجمركية

وتنظيم الواردات . ويمكن أيضاً تطبيق قواعد حرية التجارة (التى ينصح بها من أجل الصناعة) على الزراعة طالما لا تمس هذه القواعد المحافظة على السكان الزراعيين . وبالرغم من هـذه الوسائل وأمثالها لحماية الزراعة يجب على البلدان الصناعية (ضماناً لمصالحها الخاصة) أن تسـد حاجتها ومطالبها الكاملة التى لا تستطيع إنتاجها من الواردات الأجنبية . وإن الإغراق فى استيراد المنتجات الزراعية بأسعار منخفضة ومفتعلة تلحق الضرر بكل من البلدان المصدرة والمستوردة على السواء . ولابد من تأسيس هيئات دولية لحماية مصالح البلدان الزراعيـة على غرار المنشآت الموجودة حالا لرعاية بعض المنتجات ويجب بنوع خاص امتداد مفعول اتفاقية القمح ووضع نظام للمواد الدهنيـة . وقبل بداية الحرب كاد يتم إعداد مقترحات بتعديل اتفاقية لندن الخاصة بالقمح . ويجب بمجرد انتهـاء الحرب مراجعة اتفاقيـة القمح المذكورة . كما يجب إعادة تنظيم التجارة الدولية للمواد الدهنية باتخاذ إجراءات قومية أو دولية بطريقة تضمن للسكان الزراعيين البيض ما يكفيهم من أسواق الاستهلاك الخارجية مع حصولهم على تعويض كاف من الزبدة ودهن الخنزير وفى ذلك مساعدة ضمنية لإنتاج الحبوب بضمان الاستفادة مما يفيض على حالة مواد غذائية . ومن الضرورى اتخاذ اجراءات مماثلة للمنتجات الأخرى وتشجيع مثل هذه النظم والتعاون فى تنفيـذها واجب يستحق الشكر ويستوجب تأسيس عصبة أم تقوم على قواعد جديدة .

ورغبـة فى تجنب سوء فهم وتطبيق قواعـد حرية التجارة التى قد تضر الزراعـة وتورثنا أزمة اقتصادية جديدة تعم بلدان العالم أرانى مدفوعاً بأن أتقدم إليكم يا سيدى بآراء الأوساط الزراعية وأكون شاكراً جداً لو تفضلتم برفع كتابى هذا لجناب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية . مع ملاحظة أن الوصول إلى حل الموضوعات التى عولجت هنا ينطوى أيضاً على أهميـة عظيمة جداً للولايات المتحدة بدرجـة تحتم على من بيدهم مستقبلها أن يحيطوا إحاطة تامة بآراء البلدان الزراعية المحيطة بهم .